نأمل أن يتم تخفيضها للمواطنين أيضاً

اللجنة الاقتصادية تخفض تعرفة الكهرباء للزراعة إلى ٨٠ ليرة بدلاً من ٢٠٠ ليرة.. وتوحد التعرفات للصناعيين

عبد الهادي شباط

أقرت اللجنة الاقتصادية تعرفات جديدة للكهرباء للاستخدامات الزراعية والصناعية وحسب التعميم الذي اطلعت عليه «الوطن»، تم تحديد تعرفة الكهرباء للاستخدامات الزراعية بـ٨٠ ليرة بدلاً من ٣٠٠ ليرة في حال كان الإعفاء كلياً و٢٢٥ ليرة في حال كان الإعفاء جزئياً، وكما أقرت اللجنة الاكتفاء بتعرفتين للأغراض الصناعية حيث تم توحيد تعرفة الكهرباء للمنشآت الصناعية المعفاة بشكل كلي بـ٣٠٠ ليرة وللمنشآت المعفاة بشكل جزئي بـ٢٢٥ ليرة علماً أنه يضاف على هذه التعرفات (الفاتورة) نحو ٢١ بالمئة رسوماً وضرائب حيث تصبح قيم التعرفة في حال الإعفاء الكلي للصناعيين بحدود ٣٧٥ ليرة.

واعتبر مسؤول حكومي في تصريح لـ«الوطن» أن تخفيض تعرفة الكهرباء للاستخدامات الزراعية يهدف لتأمين احتياجات ومستلزمات النشاط الزراعي من الطاقة بكلف مقبولة وأقل من كلفة إنتاج الكهرباء لتعزيز دعم القطاع الزراعي وزيادة معدلات الإنتاج الزراعي المتاحة.

بينما أشارت تعرفة الكهرباء للأغراض الصناعية خلال الأشهر الأخيرة حالة لغط بين الصناعيين سببها اختلاف تعرفة الكهرباء بين المناطق الصناعية ما أسهم في اختلاف تكاليف المنتجات الصناعية المتشابهة ومنه طلب العديد من الصناعيين توحيد تعرفة الكهرباء لضمان تحقيق عدالة في التكاليف والمنافسة في السوق وأنه في حال استمرار مثل هذه الاختلافات في تعرفة الكهرباء سيدفع الصناعيين لترحيل جزء من نشاطهم الصناعي نحو المناطق ذات تعرفة الكهرباء المنخفضة مثل المدينة الصناعية بعدرا.

وفي المقابل يفيد عدد من المديرين في وزارة الكهرباء أن كلفة إنتاج الكيلو واط الساعي تتجاوز ٣٧٠ ليرة وما زال الكثير من الصناعيين يحصلون على الطاقة الكهربائية بأقل من الكلفة وأن مقارنة تعرفة الكهرباء مع تكاليف المحروقات متدنية جداً وأنه بالعموم نسبة قيمة الكهرباء من إجمالي كلفة الإنتاج الصناعي رغم اختلافها من منتج لآخر إلا أنها بالعموم تقترب من ١٠ بالمئة وفي بعض الصناعات لا تتعدى ٣ بالمئة.

وتعتبر حالة الإعفاء الكلي من التقنين وهو ما يسمى (الخط الذهبي) حالة مختلفة عن المشهد العام المتردي للكهرباء خاصة الكهرباء المنزلية التي تصل فيها برامج التقنين لغياب الكهرباء عن بعض المناطق لحدود ٢٠ ساعة في اليوم.

وتفيد وزارة الكهرباء أن إعفاء الصناعيين من التقنين قديم ويعود للعام ٢٠١٦ لكن الجديد هو تغير تعرفة الكهرباء لتصبح ٣٠٠ ليرة للكيلو بدلاً من التعرفة القديمة ٤٢ وذلك للاشتراكات الصناعية المعفاة من التقنين ٢٤ ساعة بينما في حالات الخطوط المعفاة جزئياً من التقنين ينخفض سعر الكيلو لحدود ٢٢٥ ليرة.

وأن الإعفاء من التقنين يمثل حالات خاصة بهدف دفع الإنتاج في القطاع الصناعي في المقام الأول إضافة لتأمين بعض الخدمات الحيوية مثل المشافي والجامعات وأن هذه الخدمة (الخطوط المعفاة من التقنين) غير متاحة للاشتراكات المنزلية أو المكاتب لأنها غالباً ما تكون عبر الشبكة المتوسطة ولا يمكن للعدادات الأحادية التعامل معها إضافة إلى أن كلفة مثل هذه الخطوط عالية جداً وتصل كلفة كل واحد كيلو من هذه الخطوط لحدود ٣٠٠ مليون ليرة وفق التكاليف الحالية موزعة على نحو ١٠٠ مليون ليرة لمركز التحويل ونحو ٩٠ مليون ليرة للخلية الكهربائية و١٢٠ مليون ليرة كلفة الكبل من طول واحد كيلو متر.

وأن الموافقة على منح اشتراكات معفاة من التقنين هو رهن الحالة الفنية للمنظومة الكهربائية وقدرة الشبكة على تحمل مثل هذه الحمولات والمتاح من الطاقة المولدة.

وعن حجم الطاقة الكهربائية التي يتم توزيعها وبيعها لمثل هذه الاشتراكات بين أن إجمالي كل الاشتراكات المعفاة من التقنين لا تتعدى تغذيتها ١٠٠ ميغا واط من إجمالي الطاقة التي يتم توليدها وهو ما يمثل حدود ١ إلى ٢ بالمئة في أفضل الحالات.

كما تؤكد الوزارة أن كلفة قطاع الكهرباء سنوياً تصل لحدود ٥,٦ تريليونات ليرة وإيراداته لم تتجاوز ٣٠٠ مليار ليرة العام الماضي قبل التعرفات الجديدة.

وفي الختام نأمل أن يتم تخفيض التعرفة المنزلية التي باتت تشكل عبئاً كبير على المواطن في ظل الوضع الحالي.

> **الكهرباء: تكاليفنا ٥,٦ آلاف مليار أما إيراداتنا ف ٣٠٠ مليار فقط**

ماذا يجري في الأسواق... ارتفاعات يومية ووعود التموين على «الفيسبوك» فقط

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: السماح للتجار بالتنافس يخفض الأسعار

رامز محفوظ

رغم التأكيدات المستمرة من وزير التجارة الداخلية حماية المستهلك عمرو سالم خلال الفترة الماضية أنه ليس هناك أي مبرر لارتفاع أسعار المواد، إلا أن الواقع على الأرض يكشف غير ذلك، ويؤكد أن من يتحكم بالأسعار ويرفعها هو التاجر وليس للوزارة حول ولا قوة وبعد أن كانت عاجزة عن ضبط الأسعار باتت تخلق تبريرات وذرائع للتاجر لرفع أسعاره، من ارتفاع الأسعار عالمياً وارتفاع أجور النقل بالتوازي مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً وغيرها من الحجج التي باتت عبارة أسطوانة اعتاد المواطن على تلقيها من وزارة التموين عند كل ارتفاع لتبرر عجزها وفشلها في ضبط الأسعار.

والمثير للاستغراب هو توفر بعض المواد التي كانت قد فقدت من الأسواق بعد رفع أسعارها ووصولها إلى أرقام قياسية غير مسبوقة مثل مادة الزيت النباتي التي وصل سعر الليتر الواحد منها اليوم إلى ١٨ ألف ليرة، ويمكن القياس نفسه على مواد أساسية أخرى، والسؤال الذي يطرح نفسه هل استورد التجار خلال هذه الفترة الوجيزة المواد أم إن المحتكرين قاموا بضخ ما يحتكرونه من مواد في الأسواق بعد حصولهم على الضوء الأخضر برفع الأسعار، يتساءل مرافقون؟

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أكد في تصريح لـ«الوطن» عدم استيراد الزيت خلال الأيام الماضية، وتحديداً بعد بدء العملية العسكرية في أوكرانيا، مشيراً إلى وجود حالة من عدم الانتظام في السوق وعمليات الاستيراد.

ولفت إلى أن مادة الزيت النباتي تعتبر مادة إستراتيجية ويجب أن يوجد منها مخزون كاف لمواجهة الأزمات، مطالباً بأن يسمح للتجار بالتنافسية بهذه المادة عبر تسهيل توريدها والسماح باستيرادها لمن يرغب الأمر الذي سيعطي ميزات للتجار في وجه ضعاف النفوس الذين لا يهتمون لمصلحة المواطنين والفقراء، مضيفاً: خاصة أنه تبين أن تصنيع المادة في سورية عقب استيرادها خاماً لا يكفي الحاجة للاستهلاك ولو كان يغطي الحاجة لما كان هذا الارتفاع الكبير بسعر المادة في الأسواق.

وبين أن توريد المادة إلى سورية يتم معظمه من روسيا وأوكرانيا ونتيجة الحرب القائمة يجب التوجه إلى بلدان أخرى وأن يتم السماح باستيرادها منها، مشيراً إلى أن هناك بلداناً عربية من الممكن أن يكون لديها مخزون من المادة مثل سلطنة عُمان والإمارات من الممكن استيراد الزيت منها معبأ وليس بالضرورة أن يتم استيراده خاماً.

وأشار إلى أن الحكومة تشترط أن يتم استيراد الزيت خاماً وتتم تعبئته في سورية، مضيفاً: إنه في ظل الأزمة القائمة بالنسبة للزيت وارتفاع سعره يومياً يجب أن يلغى اشتراط استيراده كمادة خام وأن يسمح باستيراده بالسرعة القصوى بعبوات معبأة وفي حال فتح باب الاستيراد بعبوات خلال فترة وجيزة ستتوفر المادة وستكون هناك تنافسية وبالتالي سينخفض سعرها، متسائلاً لماذا تصر الحكومة على استيراد الزيت كمادة خام تحت حجة توفير ٢٠ بالمئة من السعر عند التصنيع على حين أن الربح في الأسواق الداخلية بات يقارب ٥٠ بالمئة.

ورأى أن مراقبة وضبط موضوع ارتفاع سعر الزيت من التموين صعب في الفترة الحالية في ظل عدم توفرها بالشكل الكافي، مشيراً إلى أنه في حال عدم فتح باب الاستيراد خلال الفترة الحالية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع سعرها بشكل يومي وقد يصل سعر الليتر إلى أرقام غير متوقعة.

جمعية حماية المستهلك: الحكومة شريك في ارتفاع الأسعار.. والتضخم سببه ارتفاع الكلف الداخلية

المعقالي: يا تجار اتقوا الله في المواطن

الحلاق لـ«الوطن»: هناك انخفاض في الأسعار قبل شهر رمضان

هناء غانم

أثارت موجة الغلاء وارتفاع الأسعار والتضخم، وتغيرات سعر الصرف وغيره الجدل في الشارع السوري، بعد أن أثبتت الأيام الماضية أن الحلول التي قدمتها الحكومة لتجاوز أزمة الغلاء والسيطرة على الأسواق لم تجد نفعاً، فلا دوريات التموين ولا الجولات المباغتة ضبطت المحال المخالفة ولا حتى فرض الغرامات المالية والتلويح بالسجن خفض الأسعار، وبقي كل ذلك مجرد قرارات وكلمات ووعود.

رئيس مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي وصف كل ما تنادي به الحكومة من تحسين للواقع المعيشي للمواطن وتأمين احتياجاته هو مجرد تصريحات، لا أساس لها على أرض الواقع، ورأى أن الحكومة شريك في ارتفاع الأسعار والفوضى العارمة في الأسواق والارتفاع بأسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية من فوط أطفال ومنظفات وغيرها.

وحمل المعقالي دوريات التموين وحماية المستهلك مسؤولية ذلك نظراً لعدم وجود عناصر كافية للقيام بمهامهم، خاصة أن هناك تجاراً محتكرين همهم الاستفادة من الأزمة ورفع أسعار السلع وزيادة أرباحهم الفاحشة المرهقة للمواطن، وأضاف: نناشد التجار ورجال الأعمال بأن «يتقوا الله في الوطن» وخاصة أننا قادمون على شهر رمضان الفضيل.

وذكر رئيس جمعية حماية المستهلك أن المشكلة الحقيقية التي يعاني منها المواطن اليوم أنه أصبح بين مطرقة المالية والضرائب والرسوم ودوريات التموين والجمارك وبين سندان ارتفاع الأسعار ومتطلبات التجار ما يؤكد أن التضخم سببه ارتفاع أسعار الكلفة الداخلية التي أصبحت أسعارها تضاهي أسعار السلع المستوردة، الأمر الذي يزيد الأعباء على المواطن الذي بات وضعه لا يخفى على أحد وخاصة أن القوة الشرائية للمستهلك معدومة.

ولفت إلى ضرورة العمل على تعديل وتوسيع التعليمات التنفيذية لمرسوم القانون ٨ لحماية المستهلك ليشمل جميع الجوانب الصحية والغذائية والخدمية للمواطن، والأهم من وجهة نظره منع الاحتكار وأن يكون هناك آتمتة للسلع المستوردة وجعلها رقمية وأن يكون لها باركود لمعرفة كل تاجر ماذا يستورد وكيف تم توزيع البضائع حتى يتم محاسبته وفق ذلك.

وبيّن المعقالي أن عمل الجمعية هو مجرد نقل الشكاوي ورصد الأسعار والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لتوفير الحماية للمستهلك ومتابعة احتياجاته من السلع المحلية والمستوردة.

وفي سياق متصل أكد أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار المنظفات والمواد والسلع سببه ارتفاع تكاليف الشحن وارتفاع أسعار تكاليف المواد الأولية.

الحلاق أكد أن ارتفاع أسعار بعض المواد ومنها فوط الأطفال والمحارم التي سجلت ارتفاعاً كبيراً في أسعارها مؤخراً سببه الأساسي هو ندرة المواد الأولية بسبب أن الشركات الموردة للمواد تؤجل عقودها خلال الفترة، مؤكداً أن هذا الارتفاع بالأسعار هو ارتفاع آنٍ وأن الأسعار سوف تعود وتستقر كما كانت.

وأوضح الحلاق أن هذا الارتفاع له أسباب وما يهمنا اليوم هو استقرار سعر الصرف، مضيفاً: إن زيارة السيد الرئيس إلى الإمارات تبشر بارتياح اقتصادي قادم بشكل عام وما نأمله أن ينعكس ذلك إيجاباً على الأسواق المحلية وأن تعود سورية وتأخذ مكانتها الطبيعية بين الدول.

الحلاق أكد أنه قبل شهر رمضان سوف يكون هناك انخفاض ملحوظ واستقرار في أسعار المواد والسلع الاستهلاكية بشكل عام.

نحتاج إلى رشاقة اقتصادية

الهدف زيادة الإنتاج المحلي وضمان مخازن إستراتيجية من المواد الرئيسية والنفط

علي محمود سليمان

يشهد العالم منذ قرابة الشهر متغيرات دولية واقتصادية مهمة على الصعيد الدولي نتيجة الحرب القائمة في أوكرانيا وتداعياتها وخاصة على الاقتصاد الذي يتأثر بالدرجة الأولى لناحية ارتفاع الأسعار وصعوبات النقل والشحن وتأمين الإمدادات، وعليه فإن الاقتصاد السوري سيتأثر أيضاً، وهنا تكمن المهمة الرئيسية أمام العمل الحكومي لناحية الحد من آثار هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا السياق تحدث الباحث والدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور إبراهيم علوش لـ«الوطن» إن العالم كله سيعاني آثار الأزمة الأوكرانية، ولاسيما أوروبا، ويتمثل ذلك بارتفاع الأسعار وعدم انتظام سلاسل الإمداد، ولكن الأثر سيكون أكبر بالضرورة على الاقتصادات المحاصرة، فما بالك باقتصاد يعاني أيضاً وطأة حرب ضروس وعقوبات قانون قيصر الأميركي وهو ما بات يعرفه كل مواطن جيداً.

وأوضح علوش أنه للحد من آثار هذه الأزمة العالمية يجب العمل على اتجاهين إستراتيجيين لمواجهة الآثار المستجدة والقديمة على الاقتصاد السوري، الاتجاه الأول يتمثل بزيادة الإنتاج المحلي، وزيادة التبادل مع الدول الحليفة والصديقة.

وأضاف: لعل العقوبات على روسيا تفتح أبواباً بالاتجاهين بينها وبين سورية، تجارياً واستثمارياً، حيث تعني العقوبات عليها انخفاض المنافسة من الغرب، وسعي الشركات الروسية لإيجاد أسواق بديلة عن الأسواق الغربية.

أما الاتجاه الثاني فهو الترشيق الإداري محلياً، وهو ما يمثل شرطاً ضرورياً لزيادة الإنتاج المحلي واستجلاب الاستثمار الروسي والصيني وغيره، فحتى تفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل ضرورة حيوية في ظروف الحرب والحصار، تتطلب تسهيلات إدارية كبيرة من قبيل اختصار المعاملات وحوسبتها وربطها بجهة واحدة. مبيناً أنه بالنسبة للاتجاهين المطلوب العمل عليهما، فإن الإمكانيات المحلية متوفرة لتحقيقهما، والمطلوب هو تعبئة تلك الإمكانيات ووضع خطط عمل مع آلية تنفيذية وجداول زمنية واضحة.

وأشار محمد إلى وجود تصريح سابق لرئيس الحكومة يعود لبداية العام ٢٠٢٠ بين فيه أن مخزون القمح المتوفر لدينا يكفي لقرابة تسعة أشهر، فإذا كان هذا الحديث صحيحاً وما نزال نعمل بالمنوال نفسه فهو أمر إيجابي يعطينا قدراً معيناً من المقاومة لارتفاع سعر القمح العالمي بعد ما وصلت أسعاره إلى ارتفاع بنحو ٥٠ بالمئة وعادت للانخفاض ولكن بشكل طفيف ولذلك ما يزال سعره مرتفعاً عالمياً.

أمام فيما يتعلق بالمشتقات النفطية فقد أصبح واضحاً أن أثار الارتفاع العالمي لسعر النفط قد ظهرت على السوق المحلي، ويبدو أنه لا يوجد حل جوهري أمام عمل الحكومة لأن قسماً من المشتقات النفطية التي تصلنا إن كان في الغاز أو النفط يأتي عن طريق الاستيراد.

فنحو ٥٠ بالمئة من الاحتياجات اليومية من الغاز هي مستوردة وبالتالي فارتفاع سعره العالمي سيؤثر شئنا أم أبينا، هذا ولم نتحدث بعد عن سهولة وصول الإمدادات أو صعوبتها.

وعليه يرى الخبير الاقتصادي أنه من الضروري المحافظة على استقرار توريدات الغاز بالدرجة الأولى، والأمر ذاته بالنسبة للنفط لأن نسبة المستورد منه تبلغ نحو ٨٥ بالمئة من الاحتياج اليومي ولذلك فإن الطامة الكبرى هي إمكانية المحافظة على استقرار التوريدات النفطية والغاز بغض النظر عن ارتفاع أسعارها. وعليه فإن النقطة الأهم هي المخازن الإستراتيجية والمحافظة عليها والعمل على استمرار تدفق التوريدات واستقرارها وخاصة بالنسبة للمشتقات النفطية.

وكان رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أكد في كلمة له أمام المؤتمر الحادي عشر للجبهة الوطنية التقدمية، أنه لن يكون هناك أي مشكلة غذاء في سورية ولدينا من القمح ما يكفي إلى ما بعد موسم الحصاد القادم إضافة إلى استمرار توريدات القمح والمواد الغذائية الأساسية، مع الإيقاف المؤقت لتصدير عدد من المواد الغذائية المنتجة محلياً.

وأشار إلى أن تأمين المواد الغذائية من أولى أولويات الحكومة وكذلك تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي والمشتقات النفطية وإطلاق الإنتاج في المشاريع المتوسطة والصغيرة.